

برنت يتراجع عن 111 دولاراً

سنغافورة - رويترز: تراجع خام برنت إلى أدنى مستوى في ستة أسابيع دون 111 دولارا للبرميل امس بعد ان اثرت عليه مخاوف من تضرر الطلب على النفط اذا استمر الغموض بشأن الانتعاش الاقتصادي في الصين وظلت منطقة اليورو ضعيفة وطبقت تخفيضات تلقائية للإنفاق في الولايات المتحدة. وقالت الحكومة الصينية امس ان مؤشر مديري المشتريات الرسمي بلغ 50,1 في فبراير مخالفا توقعات السوق بتسجيل 50,2 مع استمرار فتور الطلب الخارجي على المنتجات الصينية. وتراجع خام برنت في عقود ابريل 30 سنتا إلى 111,08 دولارا للبرميل بعد ان سجل ادنى مستوى في الجلسة عند 110,68 دولارات وهو أدنى مستوى منذ 18 يناير.

«كميفك»: تباين في أداء أسواق المال الخليجية والسوق الكويتي يتصدر الصعود

نسبته 0,74٪ عند مستوى 3,044,89 نقطة. وقد اختتم السوق تداولاته لشهر فبراير بنمو بلغت نسبته 5,66٪. هذا وقد ارتفعت خمسة قطاعات من قطاعات السوق النشطة مقابل تراجع ثلاثة قطاعات أخرى، حيث جاء قطاع الصناعة في مقدمة القطاعات المرتفعة بنسبة نمو 3,09٪ يليه قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 1,69٪ ثم قطاع البنوك قطر والسوق المالية السعودية ثم سوق مسقط للأوراق المالية. هذا وسجل نشاط التداول انحصاراً خلال الأسبوع، حيث بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة 1,76مليار د.أ.، بتراجع نسبته 5,94٪، كما تقلص المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 203,36 مليون سهم بتراجع بلغت نسبته 2,63٪. كما تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 8,96٪ ليصل إلى 68,17 مليون د.أ.

وبين ان سوق دبي المالي تعرض لموجة انخفاض نتيجة تعرضه لعمليات جني ارباح كانت أشد من نظيرتها سوق ابوظبي للأوراق المالية. وبخلاف التوقعات تمكن السوق من ان يختم تداولاته مستقراً في المنطقة الخضراء محققاً نسبة نمو بلغت 0,21٪ ليستقر عند مستوى 1,927,10 نقطة. وقد أنهى تداولات شهر فبراير مسجلاً مكاسب بلغت نسبته 2,09٪. هذا وقد شهدت قطاعات السوق النشطة نمو أربعة قطاعات تصدرها قطاع الاتصالات بنسبة نمو بلغت 1,91٪، يليه قطاع النقل بنسبة 1,21٪. أما القطاعات المتراجعة فجاءت بقيادة قطاع الصناعة بتراجع نسبته 10,00٪ يتبعه قطاع الخدمات بنسبة 8,87٪. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 210,19 ملايين سهم متراجعا بنسبه 12,38٪. كما تقلص المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 2,91٪ ليصل إلى 92,79 مليون د.أ.

أما بالنسبة لأداء باقي أسواق الاسهم في الخليج، فقد أنهى المؤشر العام للسوق المالية السعودية تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء إذ سجل تراجعاً نسبته 0,52٪ مستقراً عند مستوى 6,998,33 نقطة. هذا وسجل فيه المتوسط اليومي لعدد الاسهم المتداولة تراجعاً نسبته 1,24٪، فيما تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 6,16٪. وعلى صعيد آخر، منيت كل من بورصتي قطر والبحرين خسائر نسبتهما 0,74٪ و 1,17٪ على مسقط للأوراق المالية تراجعاً طفيفاً نسبته 0,07٪.

ذكر التقرير الاسبوعي لشركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار «كميفك» ان أداء أسواق الاسهم الخليجية تباين خلال الاسبوع الاخير من شهر فبراير بين الارتفاع والهبوط. فقد تصدر الاسواق المرتفعة سوق الكويت للأوراق المالية، يليه سوق ابوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي. أما الاسواق المتراجعة فجاه في مقدمتها بورصة البحرين تتبعتها بورصة قطر والسوق المالية السعودية ثم سوق مسقط للأوراق المالية. هذا وسجل نشاط التداول انحصاراً خلال الأسبوع، حيث بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة 1,76مليار د.أ.، بتراجع نسبته 5,94٪، كما تقلص المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 203,36 مليون سهم يومياً.

وقال التقرير ان سوق الكويت للأوراق المالية استأنف تداولته التي اقتصرت على يومين فقط بعد عطلة الاعصاد الوطنية مواصلاً ارتفاعات الاسبوع السابقة. إذ مازالت عمليات تجميع تارة وتسجيل تارة أخرى على الاسهم الرخيصة سيطرة على مجريات السوق. هذا فقد تزيّنت جميع مؤشرات السوق باللون الأخضر، إذ أنهى المؤشر السعري تعاملات جلسة يوم الخميس عند مستوى 6,463,47 نقطة مسجلاً مكاسب بلغت نسبته 0,85٪ مقارنة مع الاسبوع السابق. أما المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 فقد حققا نمواً نسبته 0,24٪ و 0,16٪ على التوالي. وقد شهدت معظم قطاعات السوق أداء إيجابياً حيث جاء في مقدمة القطاعات الراجحة قطاع النفط والغاز إذ نما مؤشره بنسبة 5,94٪ يتبعه قطاعا الرعاية الصحية والخدمات المالية بارتفاع نسبته 5,93٪ و 1,19٪ على التوالي. أما القطاعات المتراجعة فكانت بقيادة قطاع التكنولوجيا بعد ان منى بخسارة نسبتهما 1,05٪. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الاسهم المتداولة خلال جلستي الأربعاء والخميس 369,86 مليون سهم بانخفاض نسبته 4,60٪، فيما تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 12,17٪ ليصل إلى 93,94 مليون د.أ.

وأشار التقرير الى ان سوق ابوظبي للأوراق المالية لايزال متمسكاً بمستوى 3000 نقطة بعد أن تغلب مؤشره على عمليات جني الأرباح التي حاولت أن تدفعه بتغيير مساره خلال فترة التداول، إذ أنهى تداولات الأسبوع على ارتفاع

المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 19 عقاراً تداول منها 11 عقاراً في العقار الخاص و 6 عقارات في العقار الاستثماري وعقاران في العقار الحرفي وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين الخاص و 4 عقارات في العقار الخاص و 6 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

العاصمة والجبراء خامساً

وجاءت محافظتنا العاصمة والجبراء في الترتيب الخامس مكررا من خلال تداول 10 عقارات في كل محافظة على حدة. أما محافظة العاصمة فتداول 6 عقارات في العقار الاستثماري. وفي محافظة الجبراء تركزت الـ 10 عقارات في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظتان بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

عاطف رمضان

153 عقاراً إجمالي العقود العقارية بانخفاض 39 عقاراً

تداول 119 عقاراً «خاصاً» بقيمة 33 مليون دينار و 32 «استثمارياً» بـ 31 مليوناً

عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 24 عقاراً تداول منها 18 عقاراً في العقار الخاص و 6 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير ثالثاً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 23 عقاراً في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 5 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

الفروانية رابعاً

وجاءت محافظة الفروانية في

المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 18 عقاراً مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 31 عقاراً وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 13 عقاراً. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع 4 عقارات وانخفض المؤشر بواقع 16 للعقارات الاستثمارية وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد للعقارات التجارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات المخازن خلال هذا الاسبوع.

الأحمدي في الصدارة

ووفقاً لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدي جاءت في الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 17 عقاراً بمبلغ قدره 2,7 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقاراً واحداً بقيمة 442,8 ألف دينار ولم يشهد عقار التجاري والمخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة. أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات

الخاص للفترة نفسها بواقع 36 عقاراً مقارنة بالاسبوع السابق. وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود انخفض بواقع عقار واحد بالنسبة لعقارات الاستثماري والتجاري والمخازن واستقر المؤشر بواقع عقارين لعقارات الحرفي واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقار الشريط الساحلي خلال هذه الفترة.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 3 إلى 7 فبراير الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 17 عقاراً بمبلغ قدره 2,7 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقاراً واحداً بقيمة 442,8 ألف دينار ولم يشهد عقار التجاري والمخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

وإضافة إلى الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 3 إلى 7 فبراير الماضي بلغ 153 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق، حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 192 عقاراً وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 39 عقاراً، فيما انخفضت حركة تداول العقار

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	1	0	0	0	0
الفروانية (3)	1	1	0	0	0
مبارك الكبير (4)	5	0	0	0	0
الأحمدي (5)	10	0	0	0	0
الجبراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	17	1	0	0	0

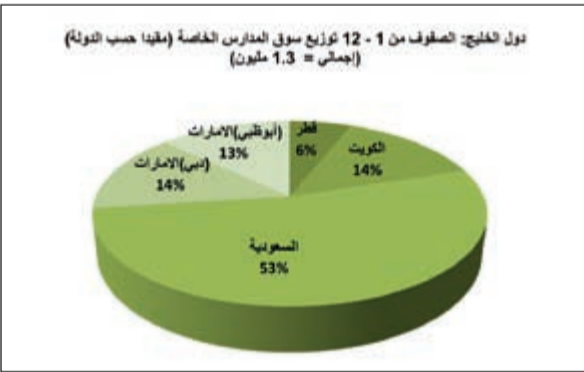
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة (1)	6	4	0	0	0	0
حولي (2)	18	6	0	0	0	0
الفروانية (3)	11	6	2	0	0	0
مبارك الكبير (4)	23	0	0	0	0	0
الأحمدي (5)	51	16	0	0	0	0
الجبراء (6)	10	0	0	0	0	0
المجموع	119	32	2	0	0	0

على «الخاص» توجيه المزيد من الاستثمارات للنمو القوي المتوقع في هذا القطاع

«بيتك للأبحاث»: التعليم في دول الخليج يزخر بفرص استثمارية واعدة

وعلى الرغم من أن سوق المدارس الخاصة كبير نسبياً بشكل مطلق، فإنه مع ذلك يمثل نسبة صغيرة من مجمل نظام التعليم لدول مجلس التعاون الخليجي، التي لديها قرابة 6,3 ملايين طالب في 35 ألف مدرسة معظمها في المملكة العربية السعودية.

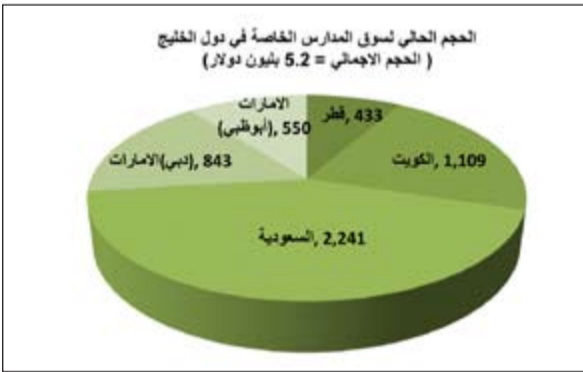
من ناحية الإنفاق، فإن سوق التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ 36 مليار دولار، يمثل التعليم الخاص نحو 14٪ منها، على الرغم من الارتفاع المستمر في دول مجلس التعاون الخليجي، ويرجع هذا التناقض إلى التكلفة العالية للمدارس المتقدمة، وبالضيق قداما، ومع زيادة مشاركة القطاع الخاص وزيادة عدد المدارس سترتد نسبة الطالب إلى المعلم لتصل إلى نسبة 1:1,24، فيما تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 6,16٪. وعلى صعيد آخر، منيت كل من بورصتي قطر والبحرين خسائر نسبتهما 0,74٪ و 1,17٪ على مسقط للأوراق المالية تراجعاً طفيفاً نسبته 0,07٪.



والعديد من المعلمين يفتقرون إلى المهارات المطلوبة، كما أن مشاركة القطاع الخاص منخفضة في المنطقة، مقارنة مع الدول المتقدمة، وبالضيق قداما، ومع زيادة مشاركة القطاع الخاص وإضافة المزيد من المدارس سترتد نسبة الطالب إلى المعلم لتصل إلى نسبة 1:1,24، فيما تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 6,16٪. وعلى صعيد آخر، منيت كل من بورصتي قطر والبحرين خسائر نسبتهما 0,74٪ و 1,17٪ على مسقط للأوراق المالية تراجعاً طفيفاً نسبته 0,07٪.

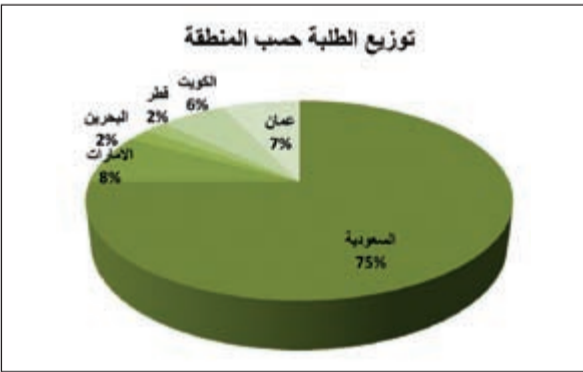
وتأخذ المملكة العربية السعودية أعلى حصة بنسبة (75٪) من حيث إجمالي عدد الطلاب في قطاع التعليم لدى مجلس التعاون الخليجي، نظراً لسكانها الكثيرة، ولتعدد السكان الضخم، ولارتفاع الزيادة المتوقعة في عدد الطلاب لزيادة الطلب على المزيد من المدارس في المنطقة. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من حيث القدرة على توفير فرصا كبيرة للمستثمرين الذين يتطلعون للاستفادة من الإمكانيات الكامنة في هذا القطاع والاستثمار فيه مستقبلاً.

وتأخذ المملكة العربية السعودية أعلى حصة بنسبة (75٪) من حيث إجمالي عدد الطلاب في قطاع التعليم لدى مجلس التعاون الخليجي، نظراً لسكانها الكثيرة، ولتعدد السكان الضخم، ولارتفاع الزيادة المتوقعة في عدد الطلاب لزيادة الطلب على المزيد من المدارس في المنطقة. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من حيث القدرة على توفير فرصا كبيرة للمستثمرين الذين يتطلعون للاستفادة من الإمكانيات الكامنة في هذا القطاع والاستثمار فيه مستقبلاً.



والزيادة تأتي نتيجة لتصوير: الزيادة في المدارس الخاصة في عام 2010 إلى 15٪ في عام 2020، في حين أن حصة التعليم ابتدائي ستخضع من 46٪ إلى 43٪ خلال الفترة نفسها، ويتوقع زيادة عدد الطلاب المندرجين في قطاع التعليم الخاص من 1,3 مليون طالب في عام 2010 إلى 1,9 مليون طالب في عام 2020، وذلك بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 3,3٪ خلال الفترة، وهذه

والزيادة تأتي نتيجة لتصوير: الزيادة في المدارس الخاصة في عام 2010 إلى 15٪ في عام 2020، في حين أن حصة التعليم ابتدائي ستخضع من 46٪ إلى 43٪ خلال الفترة نفسها، ويتوقع زيادة عدد الطلاب المندرجين في قطاع التعليم الخاص من 1,3 مليون طالب في عام 2010 إلى 1,9 مليون طالب في عام 2020، وذلك بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 3,3٪ خلال الفترة، وهذه



والزيادة تأتي نتيجة لتصوير: الزيادة في المدارس الخاصة في عام 2010 إلى 15٪ في عام 2020، في حين أن حصة التعليم ابتدائي ستخضع من 46٪ إلى 43٪ خلال الفترة نفسها، ويتوقع زيادة عدد الطلاب المندرجين في قطاع التعليم الخاص من 1,3 مليون طالب في عام 2010 إلى 1,9 مليون طالب في عام 2020، وذلك بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 3,3٪ خلال الفترة، وهذه

والزيادة تأتي نتيجة لتصوير: الزيادة في المدارس الخاصة في عام 2010 إلى 15٪ في عام 2020، في حين أن حصة التعليم ابتدائي ستخضع من 46٪ إلى 43٪ خلال الفترة نفسها، ويتوقع زيادة عدد الطلاب المندرجين في قطاع التعليم الخاص من 1,3 مليون طالب في عام 2010 إلى 1,9 مليون طالب في عام 2020، وذلك بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 3,3٪ خلال الفترة، وهذه